أَكُوفِيٌّ ومَدَنِيّ؟

القارئ

عثمان بن علي بندو

شبكة الألوكة
www.alukah.net

تمهيد:

لا زالت تُطبع المصاحف برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق مضبوطة بالعدّ الكوفي، وهو العدّ المروي عن أهل الكوفة بسندهم إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو الذي اختاره العلماء في كتابة المصاحف بقراءة عاصم، وهو الذي ينبغي أن تُكتب به المصاحف بقراءة حمزة والكسائي وخلف، بينما اختاروا العدّ المدني الأخير المروي عن إسماعيل ابن جعفر لكتابة المصاحف بقراءة نافع، والقراءة سنّة متّبعة، وقد كان الصحابة يتعلمون القرآن والعمل جميعا كما ثبت عنهم، كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرئهم العشر من القرآن فلا يجاوزونها إلى عشر آخر حتى يتعلموا ما فيها من العمل، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلّمهم ويلقّنهم مواضع رؤوس الآي، ذكر الحافظ الداني رحمه الله في كتابه البيان في عدّ آي القرآن: (إن الصحابة رضي الله عنهم قد علموا المقدار الذي أراده النبي صلى الله عليه وسلم من رؤوس الآي، وعلموا ابتداءها وانتهاءها، وذلك بإعلامه عليه الصلاة والسلام إياهم برأس الآية عند التلقين والتعليم).

ثم تواتر القرآن الكريم يحمل أمانةَ الحِفاظ عليه أئمة ثقات، يتلقاه بعضهم عن بعض بسندهم المتصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فوصل إلينا محفوظا بوجوه القراءات المختلفة وبرسمه المختلف في المصاحف وبعدّ آياته المختلف، وكلّ ذلك مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم.

يكتسي هذا البحث أهمية كبيرة من خلال ما يلي:

أولا: تعلّقه بالقرآن الكريم وعلومه التي هي خير ما تفرّغ المرء لتعلّمه وتعليمه.

ثانيا: حين يفتح القارئ بعض المصاحف ليقرأ برواية ورش، يجدها مضبوطة بعدّ الآي الكوفي الذي هو خاص بقراءة أهل الكوفة مرويٌّ عنهم، ويحسب بعض الناس ذلك هيّنا يقولون: إنكم تبالغون بل تتعصّبون !! ما الفرق بين العدّ الكوفي والعدّ المدني إلا في آيات عديدة ؟ ونحن نقول أن تلك الآيات تترتب عليها أحكام مهمة والقراءة سنة متّبعة لا إفراط فيها ولا تفريط.

خطة البحث وخطواته:

قسمت هذا البحث بعد المقدمة إلى مبحثين وخاتمة ثم النتائج والتوصيات، ثم فهرس للمصادر.

فالمبحث الأول خصّصته لبيان أن القراءة سنة متبعة رواية ورسما وعددا.

والمبحث الثاني خصّصته لتبيان صحة رواية ومذهب أبي عون الواسطي عن الجمال عن الحلواني عن قالون الذي يشترط – في أحد شروطه الثلاث – لضمّ ميم الجمع أن تكون قبل رأس الآية وأن لا يحول بينهما فاصل.

وأسأل الله عز وجل أن يتقبّله وأن يرزقه القبول وأن ينفع به، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

المبحث الأول: القراءة سنة متبعة.

المطلب الأول: عدّ الآي سنّة متّبعة.

رُوي عن الإمام نافع أنه أخذ القراءة عن شيخه أبي جعفر يزيد بن القعقاع وشيبة بن نصاح وأخذ عنهما العدّ أيضا، وروى حفص عن عاصم أنه كان إذا قريء عليه أخرج يده فعدّ، وكذا الإمام الكسائي كان يعدّ الآي ويحلق عند العشر بيمينه في قراءته على الناس.

وروى الداني بسنده أن يعقوب الحضرمي كان يأخذ على أصحابه بعدّ الآي فإذا أخطأ أحدهم في العدّ أقامه.[1]

وتصوروا لو كان بيننا الإمام نافع أو راويه ورش وسمعوا من يقرأ سورة طه بالعدّ الكوفي فلا يميل ما يجب إمالته ويميل ما لا يجب إمالته.

وقد ذكر العلماء أن العد المكّي رواه الإمام الداني بسنده إلى القارئ عبد الله ابن كثير عن مجاهد عن ابن عباس عن أبيّ بن كعب رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، و العدّ المدني الثاني هو ما رواه الداني بسنده إلى إسماعيل ابن جعفر عن سليمان بن جماز عن أبي جعفر وشيبة بن نصاح، والعدّ المدني الأول رواه الداني بسنده إلى الإمام نافع الذي رواه عن شيخيه أبي جعفر وشيبة، والعدّ الكوفي رواه الداني بسنده إلى القارئ حمزة الزيات وأيضا عن سفيان الثوري بسندهما إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، والعد البصري رواه الداني بسنده إلى عاصم الجحدري وعطاء بن يسار، والعدّ الدمشقي هو ما رواه الداني بسنده إلى الإمام يحي بن الحارث الذماري عن عبد الله بن عامر اليحصبي عن أبي الدرداء رضي الله عنه، والعدّ الحمصي وهو

---

١ بشير أحمد دعبس، الفواصل وصلتها بالقراءات القرآنية وعلومها، المجلة العلمية لكلية القرآن الكريم والقراءات للقراءات وعلومها بطنطا، مصر، العدد١، ٢٠١٥، ص ٣٦٦.

ما رواه أبو حيوة شريح بن يزيد الحمصي مسندا إلى خالد بن معدان السلمي وهو عن جماعة من الصحابة منهم عمر ومعاوية وأبو أمامة وغيرهم رضي الله عنهم.

وإنما نال علم العدد كل هذا الاهتمام والحفظ والضبط لأنه توقيفي، نقله الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذكر الداني رحمه الله أن (عدد جمل آي السور – على اختلاف ذلك واتفاقه – مسموع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومأثور عنه، وأن الصحابة رضي الله عنهم هم الذين تلقّوا ذلك منه، وكذلك تلقّيناه كتلقّيهم منه حروف القرآن واختلاف القراءة سماعا، ثم أدّاه التابعون على نحو ذلك إلى الخالفين أداء، فنقله عنهم أهل الأمصار وأدّوه إلى الأمة، وسلكوا في نقله وأدائه الطرق التي سلكوها في نقل الحروف وأدائها من التمسّك بالتعليم والسماع دون الاستنباط والاختراع، ولذلك صار مضافا إليهم ومرفوعا عليهم).[٢]

فكلام الحافظ بيّن واضح في أن علم الآي سنة متبعة أخذه الصحابة سماعا وتلقينا من النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما كان الاختلاف في العدد كالاختلاف في حروف القرآن فإنما أُنزل القرآن على سبعة أحرف.

أهمية اتباع ما قرره العلماء في علم العدد:

وأحسن ردّ على من لا يهتم بعلم العدد ولا يرى فرقا بين كتابة مصحف رواية ورش بالعد المدني أو الكوفي هو قول الإمام الكبير أبي القاسم الهذلي البسكري في كتابه الكامل: (اعلم أن قوما جهلوا العدد فقالوا: ليس بعلم وإنما اشتغل به بعضهم ليروّج به سوقه ويتكبر به عند الناس... وهذا جهلٌ مِنْ قائله لم يعلم مواقع العدد وما يحتوي عليه من العلم وأنا أبين ذلك إن شاء الله، من ذلك أن ابن مسعود رضي الله عنه قال: العدد

٢ حمد الله الصفتي، الأعمال الكاملة للمقرىء الحسيني الحداد، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، سوريا، الطبعة ١، ٢٠١٠، ص ٥٣٧.

مسامير القرآن، وهكذا روي أن عليا رضي الله عنه روى العدد وهو عدد أهل الكوفة وجعل الحجاج لكل آية علامة حتى جعل القرآن أخماسا وأعشارا، ولو لم يكن علما لما اشتغل به في زمن الصحابة وليَدَعُوا الحجاج بما فعل...).[٣]

وإنما الذي دعى الحجاج لوضع العلامات على رؤوس الآي هو الحاجة إلى ضبط المصحف الشريف، ولم يُجتهد في اختيار رؤوس الآي التي توضع عليها العلامات وإنما كان ذلك معروفا عندهم تلقّوه سماعا وعرضا ولم يبق إلا وضع العلامة في المكان المخصص لها.

المطلب الثاني: ترتيب الآيات توقيفي لا اجتهاد فيه.

اتفق جمهور العلماء على أن ترتيب الآيات توقيفي، واتفقوا أيضا على أن تحديد الآية توقيفي (وعلى هذا انعقد إجماع الصحابة رضي الله عنهم).[٤]

قال الإمام السيوطي رحمه الله في الإتقان: الإجماع والنصوص المترادفة على أن ترتيب الآيات توقيفي لا شبهة فيه، أما الإجماع فنقله غير واحد منهم الزركشي في البرهان وأبو جعفر بن الزبير في مناسباته وعبارته: ترتيب الآيات في سورها واقع بتوقيفه صلى الله عليه وسلم وأمره، من غير خلاف في هذا بين المسلمين.[٥]

وذكر أيضا أن طريقة تحديد الآية التوقيف، ونقل كلام الزمخشري: الآيات علم توقيفي لا مجال للقياس فيه.[٦]

---

٣ جمال الشايب، تحقيق كتاب الكامل في القراءات للهذلي، مؤسسة سما، الكويت، الطبعة ١، ٢٠٠٧، ص ١٠٢.

٤ تقية عبد الفتاح، الميسر في علوم القرآن، طبع في المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، ص ١٤٦.

٥ جلال الدين السيوطي، الاتقان في علوم القرآن، دار الكتاب العربي، لبنان، ٢٠٠٥، ص ١٥٩.

٦ جلال الدين السيوطي، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٤.

ومما يدل على أنه توقيفي عدم وجود تناقض في عدد الآيات ولا فارق كبير، فإنه (قد وقع إجماع العادين على أن القرآن ستة آلاف ومئتا آية، ثم اختلفوا في الكسر الزائد على ذلك).[٧]

ومما يدل على ذلك أيضا الفرق في حجم الآيات، فبعضها قصير وبعضها أقصر كآية (ألم) في العدّ الكوفي مثلا، وبعضها طويل الحجم وقد تكون أطول كآية الدّين التي تقع في صفحة كاملة في سورة البقرة.

ولو كان علم الآي اجتهادا من الصحابة لما وُجد كل هذا التفاوت في حجم الآيات.

وقد ذكر صاحب المحرر الوجيز عدد كل مذهب كالآتي: مذهب أهل المدينة الأول الذي رواه عنهم أهل الكوفة دون تعيين أحد منهم ٦٢١٧ آية، وفي رواية أهل البصرة عن ورش عن نافع عن شيخيه شيبة وأبي جعفر ٦٢١٤ آية، أما العد المدني الأخير فعدد آي القرآن فيه ٦٢١٤ آية، والعدد المكي ٦٢١٠، والعدد البصري ٦٢٠٤، والعدد الدمشقي قيل ٦٢٢٧ وقيل ٦٢٢٦ قال ابن ذكوان: ظننت أن يحيى لم يعدّ البسملة، والعدد الحمصي ٦٢٣٢، والعدد الكوفي ٦٢٣٦ آية.[٨]

وينبغي عدم الخلط بين العدّ الكوفي الذي رووه عن أهل المدينة والمسمى بالمدني الأول، والعد الكوفي المروي موصولا إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه فإنه المنسوب إليهم والذي عليه العمل في مصاحفهم.

فأقصى زيادة ست وثلاثون آية، والاتفاق في ستة آلاف ومئتي آية، وإذا علمنا أن رسم المصاحف يختلف زيادة وحذفا كقراءة (وسارعوا) (سارعوا) (منهما منقلبا) (منها منقلبا) (ومن يتول فإن الله هو الغني

---

٧ أبو الفرج جمال الدين ابن الجوزي، فنون الأفنان في عيون علم القرآن، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة ١، ٢٠٠١، ص ٢٩.

٨ عبد الرزاق علي إبراهيم موسى، المحرر الوجيز في عدّ آي الكتاب العزيز، مكتبة المعارف، السعودية، الطبعة ١، ١٩٨٨، ص ٤٧، ٤٨، ٤٩ بتصرف.

الحميد) (ومن يتول فإن الله الغني الحميد)، وأن القراءات تختلف أحرفها أيضا، فإن عدد الآي يختلف أيضا زيادة ونقصانا كما نُقل عن النبي صلى الله عليه وسلم، والزيادة والنقصان لا علاقة لها بكلام الله عز وجل فهو محفوظ، وإنما الاختلاف كما ذكرنا هو في موضع الآية.

(والصحابة رضوان الله عليهم نقلوه إلى من بعدهم كما سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكما حافظوا على نقل حروفه وألفاظه حافظوا كذلك على عدّ آيه، وعنهم أخذ التابعون لفظه وعدده، ثم نقله الخلف عن السلف ودوّنوا فيه كتبا نظما ونثرا، ووضعوا فيه القواعد الكلية المستنبطة من أقوال السلف حتى وصل إلينا، وإلى هذا يشير الإمام الشاطبي في الناظمة بقوله:

ولما رأى الحفاظ أسلافهم عُنُوا بها دوّنوها عن أولي الفضل والبِرّ [٩]

فإن سألنا سائل: إذا كان علم الآيات توقيفيا فلماذا نجد الاختلاف فيه كما ذكرت حتى بلغ ستا وثلاثين آية ؟

والجواب: أننا ذكرنا أن القرآن منقول إلينا بالتواتر حروفَه وعدده، وقد وقع في الحروف الاختيار واشتهر منها أئمة ثقات نُسبت إليهم القراءات، فكذلك في علم العدد اشتهرت أعداد معينة نُقلت عن النبي صلى الله عليه وسلم عن أئمة ثقات (وأعتقد من خلال تتبّعي لهذا العلم وتدريسه ومراجعة كثير من الرقوق القديمة وكلام الأئمة والتعمق في دراسة كتبه ومحاولة فهمه، أجدني مقتنعا بأن علم عدّ الآي مثل علم القراءات تماما، ونلمح هذا من اتجاهين أحدهما: أن العلماء حين يذكرون هذا العلم ومصدره إلى العلماء يذكرون أئمة العدد

٩ عبد الرزاق موسى، مرشد الخلان إلى معرفة عد آي القرآن، المكتبة العصرية، لبنان، الطبعة ١، ١٩٨٩، ص ١٧.

الذين اشتُهر الأخذ عنهم لهذا العلم، والداني بالخصوص بعد أن ذكر أسانيدهم قال بالتوقيف في هذا العلم وأنه منسوب كله للرسول صلى الله عليه وسلم اتفاقه واختلافه).[١٠]

وقد ضرب الإمام الجعبري مثالا للتوضيح فقال: (وأيضا البسملة نزلت مع السور في بعض الأحرف السبعة، فمن قرأ بحرف نزلت فيه عدّها، ومن قرأ بغير ذلك لم يعُدّها).[١١]

وقد بلغ من عناية السلف بالقراءات أن دوّنوا علومها وبيّنوا الاختلاف عن رواتها، وكذلك اعتنوا بعلم الآيات فدوّنوه وبيّنوا ما اختُلف فيه، (من الأدلة على كون رؤوس الآيات مأخوذة عن السلف رسمهم نقطتين بين الآيات لتكونا علامتين على أن هذه الكلمة تمام آية، وتركهم إياها ليُعلم أنها ليست برأس آية، ألا ترى أن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين تركوا كتابة البسملة بين سورتي الأنفال والقتال يعني براءة لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان كلما نزلت عليه سورة يأمر بكتابة البسملة في أولها، فلمّا لم يعلموا أنه عليه الصلاة والسلام هل أمر بها أو لا ؟ توقفوا فيها فتركوها، فلو كانت الآيات ونحوها بالرأي والاجتهاد لما توقفوا فيها بل يرسمونها، ورسمهم أيضا لهاتين النقطتين بين الآيات مع اهتمامهم بتجريد المصاحف شاهد على ذلك).[١٢]

---

١٠ أبو العباس الرازي، سور القرآن وآياته وحروفه ونزوله، تحقيق بشير الحميري، دار بن حزم، السعودية، الطبعة ١، ٢٠٠٩، ص ٥٨.

١١ إبراهيم الجعبري، حسن المدد في فنّ العدد، تحقيق جمال الشايب، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر، ٢٠٠٥، ص ٣٣.

١٢ العلامة المخللاتي، القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز على ناظمة الزهر، تحقيق عبد الرزاق موسى، وزارة الإعلام قسم المطبوعات، السعودية، الطبعة ١، ١٩٩٢، ص ١٥٣.

وذُكر أيضا أنهم وضعوا أول الأمر ثلاث نقاط عند رأس الآية، ثم تطورت النقاط الثلاث فصارت دائرة، ثم كُتب رقم الآية داخلها في العصور المتأخرة. [١٣]

وعلى هذا المنهج سار الشيخ عبد الله الجديع في كتابه المقدمات الأساسية في علوم القرآن، حيث رجّح أن عدّ الآي توقيفي، وبعد أن ساق الأدلّة بيّن كما ذكرنا سابقا عدم وجود اختلاف كبير في العدّ فيكون محلّ انتقاد وأنّ الاختلاف في عدّ الآي كالاختلاف في القراءات هدفه التنوّع رحمة بالأمة (ولا يُعترض عليه باختلاف قليل وقع في ذلك في قراءات القراء السبعة، من أجل أنهم رووها كذلك، فيكون اختلافهم في عدّ بعض الآيات من قبيل التنوع في الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم).[١٤]

وخلاصة الكلام قولُ الإمام السخاوي في جمال القرّاء (فإن قيل: فما الموجب لاختلافهم في عدد الآي ؟ قلت: النّقل والتوقيف).[١٥]

ثم أضاف: (فإن قيل: فلو كان ذلك توقيفا لم يقع اختلاف، قلت: الأمر في ذلك على نحو من اختلاف القراءات، وكلها مع الاختلاف راجع إلى النّقل والله أعلم.

ومما يؤيد ما ذكرته من أن عدد الآي راجع إلى التوقيف: ما روى عاصم عن زرّ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: اختلفنا في سورة من القرآن، فقال بعضنا ثلاثين وقال بعضنا اثنتين وثلاثين، فأتينا النبي صلى

---

١٣ علاء جاسم محمد، رسالة أعداد السور وفواصلها للشيخ إبراهيم الحنفي دراسة وتحقيق، مجلة العلوم الإسلامية، جامعة تكريت، العراق، العدد ٢٨، ٢٠١١، ص ٢٩٤.

١٤ عبد الله بن يوسف الجديع، المقدمات الأساسية في علوم القرآن، منشورات مركز البحوث الإسلامية، بريطانيا، الطبعة ١، ٢٠٠١، ص ١٨٨.

١٥ عَلم الدين السخاوي، جمال القراء وكمال الإقراء، المجلد ٢، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، الطبعة ١، ١٩٩٩، ص ٥٦٣.

الله عليه وسلم فأخبرناه فتغيّر وجهه فأسرّ إلى علي بن أبي طالب بشيء، فالتفت إلينا علي رضوان الله عليه فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلّم يأمركم أن تقرؤوا كما عُلّمتموه).[١٦]

وقد ذكر الشيخ الجديع في آخر كلامه الذي ذكرناه أن مسألة الاختلاف في العدد لا يُبنى عليها اعتقاد أو عمل، والصحيح أن المسألة تُبنى عليها أحكام كثيرة في القراءات ينبغي أن تراعى وأن لا تُهمل، فإن القراءة لا تصحّ حينها إلا بصحّة عدد الآي المنقول معها، وهذا ما سنبينه إن شاء الله.

كما أن معرفة الآي له فوائد عديدة منها: [١٧]

- يحتاج لمعرفة هذا العلم لصحة الصلاة، فقد قال الفقهاء فيمن لم يحفظ الفاتحة يأتي بدلها بسبع آيات.

- يحتاج إليه للفوز بالأجر الموعود به على قراءة عدد معين في الصلاة.

- اعتباره سببا لنوال الأجر الموعود به على تعلّم عدد مخصوص من الآيات أو قراءته قبل النوم مثلا.

- الاحتياج إليه في معرفة ما يُسن قراءته بعد الفاتحة في الصلاة، فقد نصّوا على أنه لا تحصل السنة إلا بقراءة ثلاث آيات قصار أو آية طويلة، ومن يرى منهم وجوب القراءة بعد الفاتحة لا يكتفي بأقلّ من هذا العدد.

- اعتبارها لصحة الخطبة فقد أوجبوا فيها قراءة آية تامة.

- اعتبارها في الوقف المسنون إذ الوقف على رؤوس الآي سنة.

---

١٦ علم الدين السخاوي، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦٥.

١٧ عبد الفتاح القاضي ومحمود إبراهيم دعبيس، معالم اليسر شرح ناظمة الزهر، مطبعة الأزهر، مصر، ١٩٤٩، ص ١٦.

– اعتبارها في الإمالة، فإن من القراء من يوجب إمالة رؤوس آي سور خاصة في القرآن كرؤوس آي سور النجم وطه والشمس إلى غير ذلك، فإن ورشا وأبا عمرو يقللان رؤوس آي هذه السور قولا واحدا، فلو لم يعلم القارئ رؤوس الآي عند المدني الأول [١٨] والبصري لا يستطيع معرفة ما يقلل لورش باتفاق وما يقلل بالخلاف، وكذا أبو عمرو.

ملاحظة: يوجد خلاف بين المغاربة والمشارقة قديما في العدّ المعتمد لنافع (فذهب الداني إلى اعتبار المدني الأول وتبعه الجعبري وغيره، وعليه عامة أهل الأداء من المغاربة، وذهب ابن الجزري إلى اعتبار المدنيّ الأخير وعليه عامّة أهل الأداء من المشارقة، وهو الصحيح عن ورش عن نافع).[١٩]

والذي عليه العمل اليوم هو اعتبار العدّ المدني الأخير، ذكر الشيخ محمد الشريف السحابي في شرحه لتفصيل عقد الدرر عمل المغاربة بالعدّ المدني الأخير (والعدّ المدني الأخير الذي نَعُدّ به نحن).

المطلب الثالث: القراءة الصحيحة مرتبطة بالعدّ الصّحيح.

رغم أهمية موضوع علم العدد وأن القراءة لا تصحّ إلا بمعرفته أو على الأقل معرفة بعض الضوابط منه، إلا أنني التمست قلة الباحثين في هذا المجال، وحين أقول (على الأقل) فإني أستوحي ذلك من قول ابن الجزري في المقدمة:

---

١٨ اتبّع الشارحان هنا مذهب الداني، والذي عليه العمل كما سنذكر هو العد المدني الأخير في قراءة نافع والمدني الأول في قراءة أبي جعفر، لكن الشيخ عبد الفتاح القاضي ذكر في كتابه البدور الزاهرة: ومما ينبغي أن تعلمه أن ورشا يعتمد في عدّ رؤوس الآي على المدني الأخير، فما يعده المدني الأخير رأس آية يعدّه ورش كذلك، وما لا فلا (انظر البدور الزاهرة مكتبة أنس بن مالك السعودية الطبعة ١ سنة ٢٠٠٢ الصفحة ٢٥٢).

١٩ سمير زبوجي، إتحاف المبتدئين بأحكام رواية ورش، دار الإمام مالك، الجزائر، ص ٤٤.

وبعدُ إن هذه مقدّمة في ما على قارئه أن يعلمه

إذ واجب عليهم محتم قبل الشروع أولا أن يعلموا

فواجب على القارئ أن يتعلم مخارج وصفات الحروف ومعرفة أحكام التجويد والوقف والابتداء، ومما نبّه إليه في علم الرسم وعلاقته بالوقف معرفة المقطوع والموصول والتاء في آخر الكلمة التي قد تكون مربوطة أو مفتوحة مع اختلاف القراء في قراءة المفتوحة تاء أم هاء عند الوقف، وإن كان واجبا على القارئ معرفة المقطوع والموصول والتاء لئلا يقع في اللحن عند الوقف على أمثلة ذلك، فإنّه من الواجب أيضا معرفة العدّ المتّبع الصحيح حتى لا يقع في اللحن فيميل رأس آية في السور الإحدى عشر وهي ليست برأس آية في العدّ المنقول الصحيح الثابت، ومما وفّقني الله عزّ وجل لنظمه هذه الأبيات اتباعا لمنهج المقدّمة إذ واجب عليهم أن يعلموا أيضا:

وعددِ الآي الذي فيه اختُلِفْ لِمَن أمال سُوَرا بها عُرِفْ

طه ونجمٌ سال والقيامه والليل في الضحى له الكرامه

في عبسَ الأعلى وللتقليل هاتْ في علق والشمس ثم النازعاتْ

غير التي اتصلت بها (ها) إلا ذوات الراكما ذكراها

فاختلفت مصاحف الأمصار في النّقل عن أئمة أخيار

فالمدنيّ أولٌ والثاني والجزريَّ اتّبِعَنْ لا الداني

لورشنا.. ومذهب المكيّ شامٍ وكوفٍ مذهب البصريّ

ولم يعدُّ كوفيّنا (مني هدى) و (زهرة الحياة) في طه اقصِدا

وعُدّ (أوحينا إلى موسى) بشامٌ في النجم زد (عن من تولّى) ذي تمامْ

وعدّ ملكٍ مدنيٌّ أوّلُ في طه (وإله موسى) فانقلوا

والشامِ في (إلا الحياة الدنيا) في النجم لم يَعُدُدْ فخُذ يا يحيى

في النازعات عدّ كوفٍ بصري شامٍ (فأما من طغى) فلتدْري

عدُّوا (الذي ينهى) سوى الشاميّ في علقٍ فاعرفه يا ذكِيُّ

الشرح: ولْيُعلم أن المختلف فيه في هذا الباب في السور الإحدى عشر المذكورة ثماني آيات وهي:

١/ (مني هدى) و(زهرة الحياة الدنيا) كلاهما في سورة طه عدّهما المدنيان والمكّي والبصري والشامي ولم يَعُدّهما الكوفي.

٢/ (ولقد أوحينا إلى موسى) في سورة طه و(عن من تولى) في سورة النجم عدّهما الشاميّ وحده.

٣/ (وإله موسى) في سورة طه عدّها المدني الأول والمكيّ.

٤/ (ولم يُرد إلا الحياة الدنيا) في سورة النجم عدّها المدنيان والمكّي والبصري والكوفي ولم يَعُدّها الشامي.

٥/ (فأما من طغى) في سورة النازعات عدّها البصري والشاميّ والكوفيّ ولم يعُدّها المدنيان والمكيّ.

٦/ (أرأيت الذي ينهى) في سورة العلق عدّها كلهم إلا الشامي.

وعليه تلزم الإمالة وجها واحدا في (مني هدى) و(زهرة الحياة الدنيا) في سورة طه، وفي (ولم يُرد إلا الحياة الدنيا) في سورة النجم، و(أرأيت الذي ينهى) في سورة العلق، ويلزم الفتح من غير خلاف حالة قصر البدل أو طوله – لمن فتح ذوات الياء – في (ولقد أوحينا إلى موسى) في سورة طه و(عن من تولى) في سورة النجم، وفي (فأما من طغى) في سورة النازعات، والفتح وجها واحدا حالة قصر البدل أو طوله – لمن فتح ذوات الياء – في (وإله موسى) في سورة طه على ما ذهب إليه ابن الجزري، والإمالة وجها واحدا على مذهب الداني.[٢٠]

هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار مذهب من اختاروا العدّ المدني الأول لرواية ورش، قال صاحب النجوم الطوالع: (ولا خلاف بين المدني الأول والأخير فيما ذكرناه من الفواصل الممالة في الإحدى عشر سورة إلا في (موسى فنسي) بطه، عدّه المدني الأول من الفواصل دون الأخير).[٢١]

أما رؤوس الآية المرتبطة بالهاء التي وقعت في هذه السور الإحدى عشر (لا تأخذ حكم رؤوس الآي التي لم تقترن بهذا الضمير وهي التي يقلّلها ورش قولا واحدا، بل تأخذ حكم سواها من الألفات التي هي غير رؤوس آي، ولورش فيها الفتح والتقليل).[٢٢]

---

٢٠ سمير زبوجي، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥.

٢١ سيدي إبراهيم المارغيني، النجوم الطوالع على الدرر اللوامع، دار الفكر، لبنان، ٢٠٠٤، ص ٩٧.

٢٢ عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية، مكتبة الدار، السعودية، الطبعة ٢، ١٩٨٩، ص ١٤٩.

وقد ألّف الدكتور بشير دعبس في هذه المسألة بحثا سمّاه: (الفواصل وصلتها بالقراءات القرآنية وعلومها)، وذكر ما يجب الأخذ به للقراء، وما يهمنا في بحثنا هذا رواية ورش فقط مع العدّ المدني الأخير.

وخلاصة ما جاء في بحثه مما له علاقة ببحثنا هذا أن:

– علم الآي له علاقة بالفتح والإمالة في رؤوس الآي الإحدى عشر المذكورة، وأنّه يجب اتباع العدّ المدني الأخير في رواية ورش.

– أن للآية أثرا في ترقيق اللام وتغليظها للأزرق، فإذا وقعت اللام حرفا مما لا في غير رأس آية من السور الإحدى عشر مثل (تصلى) الغاشية أو (سيصلى) المسد، فإن فيها الوجهين الفتح والإمالة وعلى وجه الفتح تغلّظ اللام وعلى وجه الإمالة ترقّق، أما إذا وقعت رأس آية وهي في ثلاث مواضع: (فلا صدق ولا صلى) القيامة، (وذكر اسم ربه فصلى) الأعلى، (عبدا اذا صلى) العلق، فجمهور من قرأ لورش من طريق الأزرق يميلونها قولا واحدا وهذا يعني أن اللام ترقّق أيضا قولا واحدا، وذكر بعضهم الخلاف وهو صحيح.

فالذي لا ينتبه إلى رؤوس الآي قد يخلط القراءة فيغلّظ ما يجب ترقيقه وهذا خطأ، وهذا دليل آخر على وجوب اتباع العدد المدني الأخير لورش دون غيره في كتابة المصاحف وفي تلاوة القرآن الكريم.

المبحث الثاني: مذهب أبي عون في ميم الجمع والردّ على اتهام روايته بالشذوذ.

تظهر أهمية علم العدد أيضا من خلال النموذج الذي سندرسه في هذا المبحث، حيث أن أبا عون الواسطي عن الحلواني عن قالون يسكّن ميم الجمع في جميع القرآن الكريم إلا في حالات ثلاث منها أن يكون بعدها رأس آية نحو (رزقناهم ينفقون) سورة البقرة.

المطلب الأول: الطرق العشر النافعية وصحة القراءة بها.

وأنا أطّلع على البحث الذي ذكرته بعنوان: (الفواصل وصلتها بالقراءات القرآنية وعلومها) لفت انتباهي في موضوع: الفاصلة وعلاقتها بميم الجمع قول الباحث: (وهناك بعض الروايات الشاذة اختصت صلة الميم فيها برؤوس الآي، كما هو الحال في رواية الحلواني من طريق أبي عون، وقد ورد عنه أنه يصل الميم بواو إذا وقعت قبل رأس الآية نحو: (ومما رزقناهم ينفقون) البقرة، فإن حال بينها واو العطف وكانت الفاصلة اسما نحو (جمعناكم والأولين) المرسلات، أو (من) نحو: (إني معكم من المنظرين) الأعراف، أو (في) نحو: (لندخلنهم في الصالحين) العنكبوت، أو (لا) نحو قوله تعالى: (وهم لا يسئمون) فصلت فإنه يسكّنها).[٢٣]

أما المسألة التي أوردها الباحث فهي مسألة صحيحة لا شاذة أوردها الداني في كتابه التعريف في اختلاف الرواة عن نافع قال: (وقرأت في رواية أبي عون عن الحلواني عن قالون بضم الميم عند الهمزة وعند الميم وعند آخر الفواصل إذا لم يحل بينها وبينهن حائل.

وسكّنها فيما عدا هذه الثلاثة المواضع). [٢٤]

وهي التي ذكرها العلامة ابن غازي المكناسي في أرجوزته في طرق نافع العشرة:

ولأبي عونٍ لغير المثل وهمز قطع ومحلّ فصل

٢٣ بشير دعبس، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٢.

٢٤ انظر: الحافظ الداني، كتاب التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، مطبعة وراقة الفضيلة، الرباط، المغرب،١٩٩٥، ص ٤٥.

للمدني الأخير لا ما فُصلا من الفواصل بحرفي في ولا

وهي التي ذكرها صاحب كتاب أنوار التعريف لذوي التفصيل والتعريف [٢٥] مع الأخذ باختياره فيها، وهي التي ذكرها العلامة البوجليلي الجزائري (توفي سنة ١٨٩٨ م) في كتابه التبصرة في قراءة العشرة فقال: والواسطيّ يضمّها – أي ميم الجمع – في ثلاثة مواضع:

- عند ميم المثل نحو (عليهم من اانفسهم).

- ورأس آية نحو (وهم يعلمون).

- وهمز قاطع نحو (عليهم ءانذرتهم.[٢٦]

وهي مذكورة في الكتب التي اعتنى أصحابها بطرق نافع العشرة من كتاب التعريف، وكان ينبغي على الباحث أن يبحث في ذلك قبل أن يصدر الحكم بالشذوذ، فإن المشارقة وإن لم يقرؤوا بها إلا أن المغاربة يقرؤون بها.

وقد ألّف المقرئ أبو عبد الله محمد بن يوسف التملي السوسي المراكشي رسالة خاصة سماها (رسالة في فواصل الآي الموالية لميم الجمع التي يصلها الواسطي من طريق الحلواني على مذهب المدني الأخير).[٢٧]

---

٢٥ محمد ابن غازي الجزولي، أنوار التعريف لذوي التفصيل والتعريف، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة ١، ٢٠٠٤، ص ٢٩.

٢٦ محمد بن أبي القاسم البوجليلي، التبصرة في قراءة العشرة، دار ابن حزم، لبنان، الطبعة ١، ٢٠١٣، ص ١٠٨.

٢٧ أمير بن أحمد انقيرة، تحقيق رسالة في فواصل الآي الموالية لميم الجمع التي يصلها الواسطي من طريق الحلواني على مذهب المدني الأخير للإمام المقرئ محمد بن يوسف المراكشي، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، مخبر الشريعة، جامعة الجزائر ١ بن يوسف بن خدة، المجلد ١٣، العدد ١، السداسي الأول ٢٠٢١.

ولاحظوا كيف أنهم اتفقوا على زيادة (المذهب المدني الأخير) وهذا يدل على ما بيّنّاه سابقا أنت القراءة سنة متّبعة وأن عدد الآي توقيفي.

المطلب الثاني: ردّ العلماء المغاربة والمشارقة على من وصف الطرق النافعية بالشذوذ.

أما القول بأنها شاذة فقد ردّه من أهل العلم في هذا الزمان من الجزائر المقرئ حسن وعليلي في بحثه: العشر النافعية في الجزائر: رجالاتها، أسانيدها ومصادرها، وهو الذي اعتنى بتحقيق كتاب التبصرة للبوجليلي، ومن أهل المغرب الأقصى الشيخان الجليلان محمد الشريف السحابي وعبد الهادي حميتو، ورده على فتوى لجنة مراجعة المصاحف بالمدينة حول شذوذ هذه الطرق معروف ومشهور، وقد ألّف أخيرا كتابا سماه (كشف القناع عن تواتر الطرق العشر النافعية في المغرب، وردّ ما رُميت به من شذوذ أو انقطاع).

وردّ كذلك المقرئ علي بن سعد الغامدي على الفتوى بردّ سماه: الجمل النوافع في الذّبّ عن عشر الإمام نافع.

وقد أجاب صاحب كتاب هداية اللطيف إلى طرق نافع العشرة من كتاب التعريف على كثير من الأسئلة التي قد تخطر ببال القراء وردّ على كثير من الشبهات التي حامت ولا تزال تحوم حول طرق نافع العشرة.

والحمد لله أن أسانيد الطرق العشر لا تزال متواترة ببلاد المغرب الإسلامي، ولكن للأسف كما قال المقرئ عدنان العرضي في أحد الملتقيات العلمية حول القراءات القرآنية منشور على الإنترنت: (فإن التواصل بين المشرق والمغرب رغم ثورة المعلومات لا يرقى إلى المستوى المطلوب وخاصة فيما يتعلق بالقرآن والقراءات وأسانيدها).

وقد حاول المغاربة جاهدين في السنوات الأخيرة العمل على إثبات صحة هذه الطرق العشر النافعية من خلال الملتقيات العلمية مع المشارقة وتبادل الزيارات العلمية.

وما كنّا لنعيب على بعض العلماء من المشارقة لو هم وصفوا العشر النافعية بأنها قراءات صحيحة لكن انقطعت أسانيدها فلا نقرأ بها –كحال كثير من القراءات الصحيحة –، لكننا نعيب عليهم أنهم وصفوها بالشذوذ، وهو ما بيّنه المقرئ الغامدي [٢٨] في ردّه حيث قال:

صرّحت اللجنة بوجود أوجه شاذّة في كتاب التعريف، قلتُ: وهذه الأوجه التي ترى اللجنة شذوذها – وهي التي لا يعرفها المشارقة الآن – قد تلقّتها الأمة بالقبول، واعتمدها كبار أئمة القراءة من المشرق والمغرب في مصنفاتهم، بل نقل الداني إجماع أهل الأداء في جميع الأمصار على قبولها، وإن تشذيذ رواية أو طريق قد استقر قبولهما – وإن انقطع إسنادهما – زلّة عظيمة، فإنه لا يلزم من انقطاع سندها – قراءة أو سماعا – تشذيذها، وذلك لأن انقطاع سندها لا يرفع عنها القرآنية بعد أن كانت قرآنا.

وإن كان ذلك كذلك، فكيف بالقراءة التي لم ينقطع سندها ؟ إذ تلقّى المغاربة عشر نافع جيلا بعد جيل إلى زماننا هذا فمن لم يتلقّها فلا يقرأ بها، ولكن لا يحلّ له أن ينكرها، ولا يلزم من عدم القراءة بها إنكارها، فإن القراءة قد تتواتر عند قوم دون قوم، قال السخاوي: (وقد يتواتر الخبر عند قوم دون قوم)، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في نحو هذا: (وأما من علم نوعا ولم يعلم غيره فليس له أن يعدل عما علمه إلى ما لم يعلم،

٢٨ الردّ منقول على موقع ملتقى أهل التفسير بتاريخ ٢٠١٣/١١/١٠ التوقيت: ١١:٥٦.

وليس له أن ينكر على من علم ما لم يعلمه من ذلك ولا أن يخالفه) وقال الذهبي ردّا على من أنكر قراءة يعقوب: (حتى نشأ طائفة متأخرون لم يألفوها ولا عرفوها فأنكروها، ومن جهل شيئا عاداه).

قالوا: لم تتصل بنا متواترة، قلنا: اتصلت بخلق كثير متواترة، وليس من شرط التواتر أن يصل إلى كل الأمة، وليس من جهل علما حجة على من علمه، وإنما يقال للجاهل: تعلم وسَل أهل العلم إن كنت لا تعلم، ولا يقال للعالم: اجهل ما تعلم.

وقال ابن الجزري في خاتمة كتابه (منجد المقرئين): (إنني آخر ليلة فرغت من هذا التأليف، رأيت وقت الصبح وأنا بين النائم واليقظان كأني أتكلم مع شخص في تواتر العشر، وأنّ ما عداها غير متواتر، فأُلهمت في النوم أني لا أقطع بأنّ ما عدا العشر غير متواتر، فإن التواتر قد يكون عند قوم دون قوم، ولم أطّلع على بلاد الهند والخطا وأقصى المشرق وغيره، فيُحتمل أن تكون عندهم متواترة، إذ لم يصل إلينا خبرهم، وأُلهمت أنّي أُلحق ذلك في هذا الكتاب، وهذا عجيب).

وقد ذكر الدكتور خليل قاضي قريبا من ذلك في بحثه حول طرق نافع العشرة فقال: (وقراءة نافع هي قراءة هذا القطر الجزائري والمغرب الإسلامي عموما، تأصلت في ربوعه حتى غدت جزءا من مكوناته العلمية والحضارية، والطرق العشر له كانت منذ عهد الحافظ أبي عمرو الداني، أي من القرن الرابع الهجري يقرأ بها إلى الآن، وهي مرحلة طويلة عريقة تتجاوز الألف سنة، ولازال الكثير حتى من المتخصصين يجهلون حيثياتها).[٢٩]

٢٩ خليل قاضي، الطرق العشر لنافع واعتناء المغاربة بها، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، مخبر الشريعة، جامعة الجزائر ١ بن يوسف بن خدة، العدد ٩، ص ٢٨٠.

فهذا مما كان لابُدّ لي من التطرّق إليه، فإنّ الذّب عن القراءات واجب، وهذا ليس قدحا ولا إنقاصا من قيمة الباحث، فإنّه كغيره من المشارقة يجهل طرق نافع العشرة، ولكن ليته بحث في المسألة خيرٌ له من تقليد من سبقوه في وضع القراءات النافعية في خانة الشذوذ بلا بحث ولا تمحيص.

المطلب الثالث: نماذج من رؤوس الآي الموالية لميم الجمع.

أولا ينبغي أن تقع ميم الجمع قبل الكلمة التي هي رأس آية، أو الفاصلة كما ذكرها ابن غازي، وينبغي أن نعلم أن الفاصلة هنا هي رأس الآية لا كما قال العلامة الخباز في شرح تفصيل العقد – وغيره –: (لكنه أطلق الفاصلة هنا على رأس آية، والفواصل أعمّ من أن تكون رأس آية أو غيرها) [٣٠]، وكذلك رأس الآية هنا عام في كل القرآن لا في رؤوس آي السور الإحدى عشر المشهورة.

كذلك لابد أن نعلم أن رؤوس الآي الموالية لميم الجمع ينبغي أن لا يحول بينهما حائل، والحائل (ما كان على حرفين فأكثر نحو " أم لم تنذرهم لا يومنون ".. وأما إذا كان حرفا واحدا فلا يمنع نحو " على نصرهم لقدير ").

وقد قلنا أن القراءة سنة متبعة وأن عدد الآي سنة متّبعة أيضا، ومذهب أبي عون من الأدلة الواضحة على ما ذكرنا، فمن لا يعرف رؤوس الآي في العدد المدني الأخير سيترك الضم في ميم الجمع، ومن ترك الضمّ فقد لحن في القراءة وترك حكما من أحكامها.

---

٣٠ الخباز، بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد، تحقيق عيسى الفارسي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، الطبعة ١، ٢٠١٦، ص ١٢٠.

وهذه بعض الآيات التي تنطبق عليها شروط مذهب أبي عون:

(ومما رزقناهمُ ينفقون) البقرة ٢.

(وبالاخرة همُ يوقنون) البقرة ٣

(لعلكمُ تتفكرون) البقرة ٢٦٥

وهذه الآيات متفق على عدّها بين علماء العدد، وهناك آيات اختلف علماء العدد في عدّها مثل:

(لعلكم تتفكرون ❋ في الدنيا والآخرة) البقرة ٢١٧ عدّها المدني الأخير والشامي والكوفي " فتكون غير معدودة للمدني الأول والمكي والبصري ".[٣١]

فمن قرأ بمصحف ضُبطت آياته بالعدد المدني الأول فإنه لن يجدها ها هنا رأس آية فيقرأها بالسكون.

وعدّ المدني الأخير أيضا (أفلا يرون ألّا يرجع إليهمُ قولا) سورة طه ولم يعدّها الكوفي، فمن قرأ بمصحف قراءة نافع بالعدّ الكوفي أسقطها وترك صلة الميم.

وعدّ الكوفي (ما منعك إذ رأيتهم ضلوا ❋ ألا تتبعن) سورة طه ولم يعدّها المدني الأخير، فمن قرأ بمصاحف قراءة نافع المتوفرة اليوم بالعدّ الكوفي فسيجدها رأس آية، وسيصل الميم خطأ، ولم يُرْوَ ذلك عن أبي عون الواسطي عن الحلواني عن قالون.

---

٣١ عبد الفتاح القاضي، نفائس البيان في شرح الفرائد الحسان في عد آي القرآن، مكتبة الدار، المدينة المنورة، السعودية، ١٩٨٤، ص ٣٠.

وقد علمنا أن أبا عون يستثني من الضم الميم التي حالت بينها وبين رأس الآية حائل وهو ما كان من حرفين فأكثر نحو (ولا هم منا يُصحبون) الأنبياء أما إذا كان الحائل حرفا واحدا فيضمّها نحو (إنّي آمنت بربكمُ فاسمعون) سورة يس.

خاتمة:

ذكر الشيخ محمد بن الشريف السحابي المغربي حفظه الله في شرحه لتفصيل عقد الدرر: العدّ موقوف وليس اجتهادا من الصحابة والعلماء، منزّل مع القرآن، والخلاف الذي حصل فيه مثل اختلاف القراءات.

وأضاف: على كلّ من كتب مصحفا أن يتقيّد بالرواية التي يكتب بها المصحف.

وقد غلب العدّ الكوفي على المصاحف القرآنية اليوم، والذي ينبغي أن يُعمل به أن تكون لكل قراءة عدُّها بناء على ما ذكرناه من أنّ القراءة سنة متبعة حروفا ورسما وضبطا للآي، فإن في المصحف الكوفي لقراءة عاصم (وسارعوا) وفي المصحف المدني (سارعوا) فينبغي عدم الخلط، وفي ذلك حكمة ذكرها الشيخ عبد الله بن يوسف الجديع في كتابه المقدمات الأساسية في علوم القرآن: « وجائز أن يكون الوجه في اختلاف الرسم لهذه الحروف هو أنه حين كتبت أصولها جميعا بإشراف أمير المؤمنين عثمان بن عفان من قبل أمناء الوحي زيد بن ثابت وإخوانه رأوا إمكان تضمين تلك المصاحف بعض الحروف المسموعة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما تعذّر عليهم رسمها جميعا في مصحف واحد، ففُرِّقت فيها **لتبقى محفوظة على الأمة** كبعض صور اختلاف الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن »، فاختلاف الرسم من مصحف لآخر هو كاختلاف عدّ الآي من مذهب لآخر، ففُرّقت الأعداد في المصاحف حسب الروايات المتعددة لتبقى محفوظة على الأمة كبعض اختلاف الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن.

وهكذا كان اختيار أئمة الأداء، فإنهم نسبوا لكل قارئ عدًّا معيّنا للآي، ولولا أهمية هذا العلم ما كانت هناك فائدة في ذكر إمالة رؤوس الآي في السور الإحدى عشر ولا فيما ذكرناه مثلا في مذهب أبي عون.

نتائج البحث:

في ختام هذا البحث نصل إلى النتائج التالية:

- ضرورة التقيّد بالقاعدة الأساسية التي جاءت في الحديث: إن رسول الله صلى الله عليه وسلّم يأمركم أن تقرؤوا كما عُلّمتموه، وللترابط الشديد بين القراءة والرسم تُبنى القاعدة الأساسية الثانية: كتابة المصاحف لابد أن تراعي الرواية في الحرف والرسم والآي معا.

- لابد على القارئ أن يعرف – على الأقل – علم العدد فيما له علاقة بصحّة القراءة، كما قرّر ابن الجزري في كتابه (المقدمة في ما على قارئ القرآن أن يعلمه) وجوب تعلّم مخارج وصفات الحروف والمقطوع والموصول والوقف والابتداء، فقارئ القرآن برواية ورش من طريق الأزرق عليه أن يعلم موضع الآيات المختلف فيها من السور الإحدى عشر بالعدّ المدني الأخير، بل عليه أن يعرف مواضع الآيات كلها في هذه السور الإحدى عشر حتى يميلها كما تعلّم والقراءة سنّة متبعة.

توصيات البحث:

- هذا البحث رسالة إلى المكلّفين بطباعة المصحف الشريف برواية ورش عن نافع أن يتقيدوا بالعدّ المدني الأخير بدل العدّ الكوفي.

- هذا البحث رسالة إلى الفقهاء ليبيّنوا لنا رأي الفقه في حكم القراءة في مصحف لا يتناسب فيه عدّ الآي مع الرواية المكتوبة، فإنّ الخليفة عثمان بن عفّان رضي الله عنه لما نسخ المصاحف وبعث بها إلى الأمصار، أمر بما سواها من المصاحف أو الصحف أن تُحرق.